



کتابخانه مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب ۱۰۳۹۸
تاریخ ثبت کتاب ۱۳۵۲

۱۰۷۵۵-ش

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب المصطلح فی علم الاصول
مؤلف سید محمد الاعرجی النظمی (محب بن الحسن الحنفی)
موضوع
شماره قفسه ۱۴۰۵۰۶

شماره ثبت کتاب ۱۷۱۹۳

خطی - فهرست شده
تاریخ ۱۴۰۶۴

بازرسی شد
۹-۳۷

بازدید شد
۱۳۸۵

۳۴

کتابخانه و مرکز اسناد مجلس شورای اسلامی
شماره ثبت کتاب ۱۰۳۹۸
تاریخ ثبت کتاب ۱۳۴۲

۱۰۷۵۸-۱۰۷۵۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: المحصول في علم الاجهرل
مؤلف: سيد محمد الاعرجي الكاظمي (محبوب بن الحسين)
موضوع: ...
شماره قفسه: ۱۴۰۵۰۴

شماره ثبت کتاب: ۱۰۳۹۸
تاریخ ثبت کتاب: ۱۳۴۲

۳۴

بازرسی شد
۶-۱۲

بازدید شد
۳۱۵



بسمه تعالی

هذا الكتاب المسمى بالمحصل في علم الأصول وهو من كتب هذا العالم

تصنيف العلامة الفقيه المحقق السيد محمد الاعرجي الناصري المتوفى

للمطبع والنسخة كتب في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٨٤

بمحلة المصنف في مدينة

٢ - رجب - ١٣٨٤

٥٨ الف الثاني
١٠٣ باب السنة
٢٢٧ باب النسخ

٢٨٥ باب الاجماع
٣٥٦ دليل العمل
٤١٥ الاستصحاب
٤٥٢ الاحتماد والتقليد

مكتبة دار الفقه والدراسات الإسلامية

٢٩٨

شاره ثبت ك

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

٧١٩٢

[illegible]

و هو من اهل البيت العتيق
و هو من اهل البيت العتيق

والتقديرات

[illegible]

مكتبة المصنف

[illegible][illegible]

والسبب في ذلك ان هذا الكلام في غير ما يحرف المولد والتركيب المصروف عارضة بغيره في
غيره وانما في قوله تعالى فانه صياغة وما يولد للكلام في وصفه تعالى بانه مستكمل لشبهه بعض الكلمات
في غير موضع وانما وقع الزلل في بعض الكثرة والمتميز في امره في ان كان متشابه هذه الصفة باعتبار تباين
الحروف وصنع التركيب بام باعتبار امره في ذاته تعالى فذكر من المتفرق الى الاول والاشارة الى
الثاني في وصفه ذلك الامر التام في ذاته تعالى بالكلام الشخصي وزعم الاول باسم الكلام في اللفظ
كما قال ان الكلام في العوارض **واستحق** على ذلك بان الفاعل في قوله فانه قام به
الفعل لا من وجده والاشارة الى ان جميع ما يتلوه صفات كالمفعول في قوله والى ان في الكلام
وكذلك فلهذا في غير اعتبار بغيره تعالى لانه لا يكون كلاما فيكون له في بعض فمهم في غير
انما المعاني الفاعل في بعض ومنهم من زعم انه صفة اخرى في صفات الذات وهو المحكي في غير شئهم
الحسن ويتوجه عليه من كون الكلام متشابه الكلام بل الكلام الذي هو السبب في حرف
وصنع التركيب وما يقتضيه يتناقض به البنية فانه في الفعل لا من الجرد ولا ريب ان في الحرف
والا في صفة صفة فانه في اللفظ الذي هو كمال اللفظ باللفظ وبالجملة
فومض في مرجع اللفظ وخلق الكلام في غير الحق والايضا في كل صفة بالحق والايضا في غير
في غير الكلام فليصح في سلب ان المتكلم متشبه الكلام ولكن بالحق المصدر في فانه ما في مصدر
كالمفعول فان المصدر هو السبب لان شئ من دون المفعول سلبا انه بمعنى المفعول في غير الكلام
ولكن ما لا في ان يكون متشابه في اللفظ والاشارة وهو غير عزز كالمفعول في المثال فليصح ان التركيب
ذلك اللفظ ثم مع هذه الوجوه ولولم يكن هناك وجوب ان يكون في سائر المتشابهات كنهائين
ياول واحدة ما لا يمتنع ان كانت من انما يتقار الفتن ويرعون المحل ورا فلهذا هم على ما امروا
كما اخذوا في ظاهر قوله من يهدي الله فوله المبتدى وفرضه خلق كبره في اوجوه فلهذا هم على ما امروا
الافعال وتركوا ياول على الشدة والاختيار في كتاب ومنه ولبس عقل فيهم سبحانه في قوله تعالى و
ما ركب بلفظ المصدر وان الله لا ينظم الناس شيئا ولكن الناس انفسهم ينظرون ثم يقول بعد

كلام على الكلام في المتن

فركله هذا القدر الذي زعمه ان قاطر فينته وسبقوه الكلام الشخصي وزعمه انه هو القرآن حتى
يتم من مقتضى القرآن بالقدم والكمالات كمن من يقول كبره حتى قال ابو يوسف يا حيت يا حيت
سنة ستمه فلم يظهر الا ان في قوله تعالى فانه صياغة وما يولد للكلام في وصفه تعالى بانه مستكمل لشبهه بعض الكلمات
التي في قوله تعالى فانه صياغة وما يولد للكلام في وصفه تعالى بانه مستكمل لشبهه بعض الكلمات
كما قال ان الكلام في العوارض حتى يكون معنى مستكمل ذلك المعاني المذكورة ام على ما اورد من ذلك التركيب
ام قد تراه على السبب والصريح حتى يكون مستكمل ان عالم معاني الكلام اللفظي ومنه ما يمتنع او قد تراه على
وكذلك ذلك بغير السبلان ما الاول فلهذا معنى الكلام ما يمتنع ومنه ما يمتنع وصفه في قوله تعالى فانه
لا اورد وقيام الالاراد في بدست وقيامه لا يستلزم قيام المارد وقد مر ان فانه من يمتنع في قوله
فوامرته صا من معنى مستكمل على قوله صا من الكلام الذي هو المعاني الفاعل في بعض ومنهم من زعم
كالمفعول في المثال والايضا في مقتضى ان يكون الكلام الشخصي فانه من العلم والعقيدة والالاراد
اعني العلم بالشيء في ظاهر الالاراد والعقيدة عليه وهو خلاف الالاف مع ان ذلك يقتضي اختلاف
اسماء في الصفات باختلاف مقتضى ما فاعلم معاني الكلام او اربابا او العقيدة على صفة الكلام
وكذا واقتضى ما كان عند الحقيقة فيهم خصيتهم في ذلك ان مصدره في رتبة غير العلم والعقيدة والالاف
سببت بالكلام وهو المحكي في غير شئهم الى حسن فلهذا لم يمتنع وما اثر اربابا متعلقين وكيف كانت في
الصفة من القرآن لم يمتنع يكون القرآن من الصفات الواجب وهو منقسم الى امر ونهي واحسان و
انذار وفي ذلك فمهم في الكلام والصفة امر واحد واما العقيدة في الالاف ام وكيف عرفه بانه المنزلة
للا عا زانه تعالى انزل بغيره من صفاته الا انه لم يولد الا عطف عشاء والباطل من الالاف وكيف كان
فالذي وقع الكلام فيه هو ما في اربابنا هذا الذي ينسب له لا في الاكثر من الكلام الشخصي وزعمه ان مقتضى
وما سبقت تلاوته على ما زعموا ولم ينسب كما حدث في الكشف على ان سورة الاخراب كانت قبل
سورة البقرة او هي اطول قال وقد قرأنا فيها الشيخ والشيخ اذ ارشانا فارجو بها ولا ما جاء في بعض الاخبار
من السقط وانما بعد ذلك كلفه سلبه في اخبار الالاف لم تقتضت المحل على رفضها والمنع في الالاف
بشبهها ولا يقتضي به حكم في احكام الكتاب صوليا كالحج والوفاء والمعادرة او فقهيا كالحس والملافة

منها متواترة له ولذا لم يطرأ في قراءة ابن عامر ذلك من غير المتكلمين قبل ولا بعدهم
وقال ابن عامر بالبرهان في قراءة ابن عامر كلامه عارفا بهم وقد ركب عسا
وتجلى القراءة اجتهادا واختيارا لا غفلة وسهوا ولا كسل في هذه القراءة قراءة النبي صلى الله عليه وسلم
كما انزل عليه ولعلنا بالمتواترة عليه فالوجه لسميته متواترة جملة وتفصيلا فلا بد ان يكون اللفظ
المتواتر في ما مثله ولو لا هذه من المتكلمين في قراءة القرآن والاصول كلفت عليه كقولهم في غير متواترة
الاسلام ومع ذلك فهو في هذه خطوه وركبته قال والذي يظن ان قضاة صلب الوجه لسميته
بالمس متواترة غلط وكسرة في خطه بها فانها جملة ما روي في اللفظ ولم يقبل ذلك احد من المتكلمين
لأنه في كلام العرب لهذه القراءة وقال ابن عامر كلامه وليس في اللفظ في هذه القراءة بالبرهان
تصحيح العرب في هذه القراءة وقال ابو حيان لم يصب في اللفظ على غير ما روي في هذه القراءة متواترة
موجودا في كلام العرب واوجب لفظه هذا العرب بالقرآن الذي يقرئهم هذه الامة لئلا
كتاب الله شقوا وقرأوا حتمهم لم يسلطوا لم يسلطهم ومعه فهم وروايتهم وقال النفاثاني في هذا
الجزء حيث طعن في سناد القراءة السبعة وروايتهم وروايتهم في هذه الامة في هذه الامة
بالطريق في متواترة اللفظ السبعة وسميته الخطا نارة اليهم وقارة الى الرواة عنهم وكذا ما خطا
قال الكواشي كلام المتكلمين في غير ما روي في اللفظ في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
ولا في المتواتر ومع ذلك سمى الى النبي صلى الله عليه وسلم في ابن عامر طعنا فيه وانما هو طعن في علمه
الاصح حيث جعله احد اللفظ السبعة المتواترة وفي النفاثاني حيث لم يكرهوا عليهم وانما لم يكرهوا
مما بهم والله اعلم ان يجمع على الخطا وقد ركبوا في السبيل واحد وحيث قال كل حرف في اللفظ في هذه الامة
من العشرة معلوم من الذين انزلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكابر في شيء من ذلك الا احابر
قلت وعلى رواية كسار المتواترة في السبع والعشر اثنى عشر بين اصحابنا وغيرهم من المتكلمين
الاخذ بغيره وذلك ان التكليف وقع بقراءة القرآن والقرآن عبارة عن المادة والهيئة والمعلوم
انما هو في المتواترة وغيره من معلوم في اللفظ في هذه الامة عليه وقد يقال في هذا كله
ان المتواتر ان سلم من قرأها بها الى النبي صلى الله عليه وسلم قال الزركشي في البرهان السبع متواترة عند جمهورهم

متواترة

مشهورة والحق في انها متواترة عن الامة السبعة ما تواتر في اللفظ في هذه الامة في هذه الامة
السبعة موجودة في كتب القراءات وهو نقل الواحد من الواحد في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
في الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
الجمهور الكثرة الاسماء في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
تواتر الى السبعة متواترة بان كثر قراءوا بين هذا خطا في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
شبهه لكل واحد الا ان كان في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
على الكذب الى ان دونت له الكتب وسميت لها السبع ثم صار تواتر تلك السبع في كل حرف
اربابا بطريقا الى تواتر السبع تواتر في كل حرف في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
منهم ولا في السبعة لم يرد على طريقه سلكه في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
منه في ماداه اليها جتهاده وصوبه نظره حتى الف في جميع ذلك طريقه في هذه الامة في هذه الامة
اليه وهي كسار بان المتواتر هو ما تواتر من طريقه كل واحد منهم لا يجمعون في ذلك بان يكون كل
واحد منهم بصطفي ما ورد عليه من الطريق في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
يكن المجموع من حيث هو مجموع يعني الهيئة التي هي متواترة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
الاشقات والجمع عليه الفهم وحكي الجمع في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
منها على المشهور بل الشاذ كما في ابن عامر قبل اولادهم ثم كانهم يرفعون لفظه في هذه الامة في هذه الامة
الشركاء لما عرفت من ان المراتب متواترة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
فما كانت جميع القراءات متواترة اذ ما في قراءة الا ولعلها ما تواتر في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
الا جامع كسب الله والعالين وايضا كسعين وهذا الصراط المستقيم وانفتحت في هذه الامة في هذه الامة
وكذا في كل صورة بل اغلب مواضع الاجتماع بين كثير منها فضلا عن جميعها متواترة قلت انما يرد
بذلك ما لا يشبهه ومعنى الكسار ان يضاف الى السبع في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
تصادق بغيره في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة
عليه اعتبار كل قراءة في الوافي مع عدم علم اصحابها بانهم في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة في هذه الامة

البرهان

٦٧
مكن في غير القرآن

على ذلك فانه جميع ولا يطعن بعضهم على بعض مع انها فرقة واحدة والمادة واحدة خصوصا والعصر
 هؤلاء اسبقا من بعض كالمثل في غيره وعرفه عن عاصم ام كيف يصح بها وكل عالم في زمانه
 يفتح زمان لا يخذ الاية الشريفة ثم يخطا بطريقه وكذا امر زمان الذين يقتدون به فكيف صار
 فرجاء بعد الكفر ثم الكفر ومنهم ان جميعا سائر افراد الطبع على علم بطريقه عليه السلام واستا عندهما
 فكله لغيره والافاضة فلم يعرف ما زادوا التواتر الى التواتر والى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصدق في دعوى
 وجوب التمسك على السبع او ايسر لما عرفت من وقت يقين البراءة فلا كلام فيها الا ما علم
 مشدود منها او رخصه وفرقنا بين صاحب ما عليه الامام صاحب ضعف ما عرفت منهم به صاحب الواهين
 عدم قيام الدليل على المشقة حتى يراه بالعامر وقد علم انهم لا يخذون في فرق فضلا عن اصبر
 بالمتابعة ومقلدوا كالمناقضين فضلا عن المخالفين واقتضى ما سبق بعد ذلك ان كان ينبغي ان يخذ
 بها علم فانه وما لم يعلم يجب ان يسلك فيه مسلك العرب وطريقه امر الجاهل فانه نزل بعينهم الامام
 ان شئت المرأة عنهم مشقة ترجح في الحسن على ما يقتضيه الحق ان العلم اما لا يخذ بكلامه بل
 هؤلاء الزيادة فلا وما يجد لا يضل لهؤلاء ولا لغيرهم من الزيادة بل المدار على ما ثبت عندهم وحيث
 ان كل من يطلب علم ارباب العلم انفسهم وعولاء ائمة هذا ان وقد اقرت اليهم المتقابلة
 وانفسهم وجاء بعضهم على بعض وخاصة في الامم الكفائية الذين يفتن في العرب منهم بعد العلم
 وكونه فكان ما جاء به هؤلاء اوثق في الحسن من غيره على اننا نعلم هؤلاء الزيادة ليس بجارية بل
 هو امر معروف في مذهب الدهر على جهل انهم علمهم المسمى وقد كانوا يرون انهم واصل
 من زوالهم يتخذون مثله ويحكمون بسبيله فلا ان ذلك امر معروف لديهم معقول عندهم
 فخصوا به واما من قسم البلوى ويتبع على العبادة الكبرى لا يخلو عنه علمهم وما بال اصحابهم يستلزم
 من ذلك وهم يستلزمون في التفسير والنفس مع انهم من جوه الفراء واعلمهم مشرا بان بن قلبه الدهر
 قال له ابو جعفر انه قد اجلس في مسجد المنيرة وافنى انفسه في احب ان يرى في شيتي فتلك
 وقال المضائق علم الله انهم اما وافته نقدا ووج قلبه موت امان وهذا في اعدا البصيرة
 انتم اليه ارجله وفي غيرهما اعدا له هدا وضع بران وكذا في بعد ما فرغ الله الى ايام الكف والنسك

حيث انهم قد فاء في جميع هذه الممرات لعلوا لم يردوا ولا في موضع في الكاشي ثم ذلك مع
 شدة خبايا الناس وتاديبهم في هذا الامر وكذا العلماء منذ كان للعلم علم الى يومنا هذا ما عرفت
 ثم نأخذ على واحد منهم غير سلوك هذه الطريقة والزيادة بهذا العلم ان كل من تكلم في امر الزيادة فندم
 بان يكون زيادة اسبقا والبشر وما كان له بل الاجازة على مكان اجازة محمدا ستره ونظره بغير
 ارباب الشريعة ثانيا فان لم يثبت ذلك حكم فما عسى وان كنت هذا قوله او كان غير الشريعة
 ومثله هذا البحث يقع في مقامين احدهما الملاءمة والثاني استنباط الاحكام والمغيب
 في الاول سبل لغيره الى بعد الاعراض عن الزوال وليس كما عرفت واما الثاني فالوجه ان
 ما نطق به اخيرا نأخذ من الزمان ام واحد هو الخبر ايضا فانها غير خطا بين متارفين فلا
 به من الرجوع اولا ولا يخذ بالراجح وانما يتخير بعد الكفاية وقد خرج الحارث من خرافة عاصم بطريق الي
 بك وقراءة حرة وكذا للامة ما استقامت عليه السنة الضعفاء على خلافة من الامامة والاسلام و
 كونهما واذا لم يرجع واجب صاحب الواهين الوقت فيما لم يرد عنه في الامم وليس له ان يثبت
 من الاذن بالزيادة من على الاطلاق لثنا ونظره او اجازة فكان الاذن بالافاضة والتفسير
 عليها بمنزلة ودورهما مع الخرافة اقصى مما هناك ان الواقع احدهما في كل خطا بين متارفين
 وكذا انهم خبرونا في المتارفين لرفع الحق مع الواقع احداهما كما في كل خطا بين متارفين
 لكتمها والمردف بين العدم ان الزيادة بين غيرنا ايقن نطق بها الكتاب فاذ كان كل ما
 مضى الى الاختلاف في الحكم علموا ما يقتضيه ذلك الخبر من الاختلاف فخصصوا احدهما بال
 وقيدها كما خصوا قراءة الذكر من حق لفظون بالتخفيف لقراءة بعضهم بالشد وبيان كان
 بالثنا في علموا بالتخفيف من التخيير كما هو المعروف او بالثنا كما ذهب اليه بعضهم ولهم في ذلك سبب
 اخر غريب فهم وهران كلام الله سبحانه امانا هو احدهما لانه ان لم يثبت كنهها كما قلناه فبذلك
 سبيلنا ولهم اية ثالثة مركبة من الاولين معصلا لهما وهو انما اذا اختلفا في الحكم كانا غير لايين
 كما مر وان لم يثبتا حكلام الله في واحد كذا جاز كل قبل ان يقر كما باطعت عليه لهنه و
 كيف كان فتدبان ان الوجه هو الخبر سواء قلنا بالاكاد او العدم في ان الامر في الامة ايضا فتدبان

فان
 كلامه على صاحب الف

شبه القليل

وذلك ان السيد الرضوي في شرح الطائفة عرفت الناس هذا جه فانهما لم يعلوا عليه وتكلموا من
 من ذلك لقلته ولم يحضوا الخاطئة بالكتبه وبعض اصحاب الكتب وهو ليس بالمتعمق في العلم
 المتكلمين وكنت كان فالتدري علق به في ذلك لمران احد هما ان كنيته جليل القدر ونها
 في امره حتى وكذا ذلك الى زبد وجده وهم يعلون انه انزل بحرام في مدد سطا ولا تفت على
 عشر من عانا وان لم يدر منهم يكون هذه الايات او السورة او بعض السورة حتى انهم لم يدره كان
 عندهم كجاء فكان خضع كعبه من جهة النحر وفتح كجاءه وصدور الرجال مع قراهم للمصنف
 وقرأ بعض الصحابة وكان عنده القرآن في الحروف شغاف خضع لبعضهم بعض كليل علون
 زبدة الجمع الاول ووجدت ان التوبة فوكته لعدوكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فز عليا عتير من عتيركم
 بالمرميين رؤيت ربيهم مع ابا فخر لم احب مع غيره وقوله في الثانية بعد ذلك المصنف ففقدت
 اية الاخرى وقد كتبت سبع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجال صدقوا ما عاهدوا ان عليا الله
 فالتفت بها فوجدتها عند فخر بن ثابت فالتفت بها صورته المصنف فز ذلك عدل به
 على المصنفان وان الضيق مشد على ما في بعض الامم فخرج من حمار العادات الاخر الثاني
 ما في ذلك من الاشارة كادوس بن ابراهيم في تفسير قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله فلا يصعب
 على والانه من بعده وقوله وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله في علي والائمة وفي قوله ما تروا
 به لهنس من ان يكونوا انزل الله في حجة بديا وفي قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا من عند الله
 على فاننا السورة فم مثل وفي قوله يا ايها الذين امنوا فذكروا الله كثيرا ما نزلنا من عند الله فاذكروا
 في قوله تعالى ولما تهم فخذوا ما وعظون به في حجة فكان خذواهم فذ قوله كبره كبره كبره كبره كبره
 ما عتيرهم اليها فخرج ولا يدره وفي قوله ان سأل العذاب واقع لكنا فز بولايته وفي قوله
 فبدل الذين ظلموا من حجة فخرجهم فوالله الذي في حجة فخرجهم فوالله الذي في حجة فخرجهم فوالله الذي في حجة
 السأروة قوله يا ايها الذين امنوا فخذواكم الرسول ما يحق منكم ولا يدره وفي قوله فاذكروا الله كثيرا
 ان حجة ما ودة قوله كنتم خير امت اخرجت للناس انما خيركم منكم وفي قوله فاذكروا الله كثيرا
 لانه المصنفين وفي قوله خيركم منكم ورسوله والمرموزون انما والمرموزون وفي قوله خيركم

الحق

اصحاب ما وكم رسول بالا يدرى انكم الاية ان قال فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 طابت الاطراف فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 كخطوطه فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 لمصنفات من خاتمة ورجب من بين يديه كخطوطه فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 ابا جعفر ان قال لولا انه موصى بغيره لكانت له من نصيب ما خفي حضا في ذي حجة وعز اباء عباد الله
 لورق القرآن كما انزل الله فيهم من بين يديه فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 اسما الرجال فالتفت وانما الاسم الواحد من في وجوه لا تحصى يعرف ذلك الوصاة وعندهم
 ان القرآن قد قطع من ابي كبره ولم يدر فيه الا حرف فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 اكثرت في رجاله فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 لب وخر موسى بن جعفر انهم امتنا في كتاب الله فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 ان قد لانا نسخ الايات في القرآن ليست من عندنا كما نسخها ولا يحسن ان نزلها كما لمنا
 فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 بعد عليكم وفاض القرآن ليس كما يدره الناس كفت عن فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 ليوم التيم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 قال رفع الى ابو الحسن مصحفا وقال الا نظره ففقدت فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 اسم سبعين رجلا فخرج فيهم باسمهم واسماء ابا لهم قال فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 الاصحح ان ظنهم قال لا يدرى من من ابراهيم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 فقلت ايها النصارى لا ازال مشتغل برسول الله صلى الله عليه وسلم ورفقه فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 حتى جئت فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 فاجبت ان تغفر فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم
 واحد ارجاء فلم يلب فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم فخذواكم منكم

ممكن ما عايناهم ونزولها كذا ونرى هذا وقد استمر الاحتجاج للسلطان
 اقصان بامر واحد هذا ما زادنا اجابته الاحارث عليه والعرض على الناس الحق للرجوع
 وعلى النزل المحفوظ لسيطاع الشافعي لم يستطع من لم يبق فيه في الرجوع اليه والاحتجاج به
 قاصرنا بالبرهان والرجوع اليه الثالث اخبارنا عن وجوب الاحتجاج ونوعنا بالظاهره قال نعم انا
 ممكن نذكرنا لذكرنا لفظون وقال بل سهم واد كتاب غزير الباري الباطن من بين يديه ولا يخطئ
 واعتصم على الاولين بان ما بين الرفيقين لمكان معقولا على الاحتجاج الكلي في نزل الزبارة
 مع العرض عليه والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 والرجوع اليه فبما سئلنا ولكن ما مضى ذلك الا وقلنا ان ليس في لب قضاة يرضون عليه
 يرجع اليه الا في اثبت ما تقدم مقامه في ذلك ما يجد في الاما لا اذن فلا بد ان يكون على وجه
 صحيح ان ثبت نقصان امر الاخبار وهو لا يكون والعرض والرجوع الالهي مجزئ في نفسه
 وعلى الثالث بان المار بالبرهان الاول اخطأ في نظري شبه المعلن حيث لا يوجد فيه شبهة بل هو
 الى التمسك وراعيان التمسك في راجع الى النبي الذي لا اله الا هو فلهذا هو بالبرهان الثاني ما رواه علي
 بن ابراهيم في الباقر من انه لما نزلنا بالظاهر من بين يديه في كتاب الزبارة والاحتجاج والبرهان والبرهان
 اى لا ياتي في نفسه كتاب بطلان او ما رواه في جميع البان عن الصادق عليه السلام في اخباره ع
 او يكون باطل سخا ان المار بالبرهان ونزول السلطان ما يخطئ في التمسك والتسليم في التمسك
 للقران في اكله وهو محض عند الله لا يخطئ في التمسك بالبرهان والبرهان والبرهان والبرهان
 وهو كاصح الوليد عثمان والمحقق ان اطلاق العرض والرجوع قاصر لعدم التمسك والبرهان
 ان الحكم بالبرهان مقتضى التمسك في العرض والرجوع اليه ولما كان ما في الاولين تعلقا وقد تعلقه
 العلم بالبرهان وعلمنا على اننا مشكوك فيه وقد مضى وادعنا من وجه العلم بالبرهان في
 ردائنا في مكان المنة ولو انك لم تعلقنا بالمان في رد الاول ثم لو كان لا يخطئ في
 ذكرنا والى التمسك ان الامر الاول ظاهرة فيما يخطئ التمسك والبرهان والبرهان والبرهان
 في اكله لا يخطئ كلام لم يصدر عن ربه المار بالقران من حيث هو اعز نزل به المار بالبرهان

منه

مع قطع النظر عن نسخ الاما رسم في نسخ فان جميعا واد الى التمسك في راجع الى التمسك
 كل نسخ على وجه العرض مع نقاشه على نزل من دون ان يرضى ما يرضى في الناس كان ايضا
 محض ظاهرا ولم يكن ذلك التمسك كذا في حقه انما يقع في ان يرضى في الناس من يكون الذي
 بين المسلمين انه المار بالبرهان كما يدل عليه التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
 والالا في عدم نفعه عنده ونفعه عنده ايضا فاعرف الحجج الصديق في ربه المار
 حكيمه عنه في مفتاح الحصول باروي من ثواب في كل سورة من القرآن وثواب من قرأ القرآن
 كله والتمسك في التمسك وفيما دون ثوابه ما قدم حجازا للقران في التمسك وجاز في التمسك
 انما التمسك فان التمسك في اطلاق اسم القرآن في سورة انا هو محقق في التمسك في التمسك في التمسك
 ان في ما عند الناس كان كلفيا ما لا يطابق وقيل دايت احتجاج كسره وحاصلنا في التمسك
 من مع منه هذا الصنف والاحتجاج في غير حجاز المارات والحجج التي في التمسك في التمسك
 وهذا يدل على انه موجود في كل عصر لانه لا يجوز ان يمارس بالبرهان في التمسك في التمسك في التمسك
 ومن يجب ان يراجع قوله حاصل في كل وقت واعتبر في الصافي في التمسك في التمسك في التمسك
 ان لم يخطئ ظاهرا عند الله ووجوده في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
 سبان في ذلك وانت حبيب ان التمسك في عبارة من موالاتهم وسلوك طريقهم وذلك سكر
 مع اجنبية العلم بهم وبطريقهم وهذا كلف التمسك بالكتاب فاذ انما يفتي بالاختلاف ولا يملك
 بالاطلاع على هذا من الفرق والتمسك الامر الذي لم يزل هو السقوط ان فيما يفتي بالبرهان
 حتى يكون التمسك في التمسك بالبرهان في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
 فقد بين ان كانت الاقرا بق على ظاهره خليف ذكره وان كانت خفيه تحتاج الى الدلالة لا يفتي
 مع التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
 اذ اردت انما سئل في الظاهر ان المار بالسقوط للبرهان في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
 على بن عبد الله في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
 طرعه رضا واجا عا وادعنا جاز التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك

منه

وفي بعضه على وانهم كان يوحى عند حدوث كوارث كالطهار وكيفية على نزول انزل اليهم
 في القرآن وتقول ما نزل الى في هراثة، وتلك في الامور الظاهرة المنشورة للرجع عنها باخبار احد
 قال واما القرآن فمعه فقال في ذلك وهو قوله انزل على القرآن حكمة واحدة فلو نزل
 حكمة كان احجاب فنزل على كل ما اقرضتم ولم يكن الا جواب لقوله ذلك لئلا يفتت به فواذك
 وتلك انزلت بربيع ما فيه من حسن ومن كلام الله انزلناه كذلك من قاسم من سمع وسمع
 الى تفتت وانتم انما هو وروى في على الشراثة قال وحرف ذلك الى العلم به في جميع المدن
 حكمة ولم يبق العلم لولا علمنا بقروله حكمة واحدة بل قالوا لا انزل فاما قوله تعالى في شهر رمضان
 الذي انزل فيه القرآن فاما يدل على ان جنس القرآن انما نزل في هذا الشهر كما تقول كنت اليوم
 اقر القرآن وصمت فلما نزلت في ذلك وقلنا ما كل العلم والزيد ولا يدر العلم وما قوله في ذلك
 في بيان نزل في الترتيب الزولي ولا زمان نزل على الزول حكمة لانه قال في القرآن في بعض
 المكي حية وهذا يقتضي ان في القرآن مستظرا وتاويل بان المراء في القرآن بوجوب اليك بارادة خلاصة
 الظاهر والذلي في ان الترتيب في زمان واحد ما انهم كان اذا نزل على ذلك سنة في القرآن
 فوامع الملك في ان سنة الاداء حسانه حفظ وضبط فانه ثبت الى ان في القرآن في
 لتعلق الكلام بعينه ببعض الشئ انه في ان يبلغ شيئا في القرآن بوجوب اليك بوجوب ومناه وتغيره
 زاد به ثانيا وهو انه من ان سنة في القرآن ما لم يوجبه اليك لان ما فيه مصلحة لا به من الزوال وما لا
 مصلحة في الزوال في وقت هذا ما صله محضا قلت حاصل الامر في مرجع الى المواضع على
 القطع في ذلك حقا اعتقادا على ظاهره ان ذلك اعتقاد صحيح الانا مع اعتقاد الرب
 الفاضل وقيام الاستمال وقد استمر في الاجازة ان نزل القرآن كان في شهر رمضان في مكة
 واما العلم بالحكمة التي فيها يعرف كل امر عليه لا محضه مما يكون في تلك السنة ونزل علم ذلك على
 الى الخ قال في شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وقال فيتم في الكتاب الحين انما انزلنا
 في مكة ما كان انما نزل في فيها يعرف كل امر عليه وقال جل جلاله انما انزلناه في ليلة القدر وظاهر
 ذلك كماله وان كان مقتضيا ان نزل في جميع هذا الشهر في هذه الآية عليه معناه قال ما جاء في الخبر



مع ما في خبر العباس من علم وعلمهم وما جاء في خبره من انهم لم ينزل القرآن الا في ليلة القدر معلوم
 كثيرا ما كان ينزل في غير مكة فثبت قال في قوله تعالى وقابلوا لولا انزل عليه القرآن حكمة واحدة كذلك
 به فواذك وروى انه نزل في حكمة واحدة في مكة والاسلموا وكان كماله في كان ذلك
 وهي اولى في معناه من تلك وقد روي في حكمة في مكة في حكمة من حكمة من حكمة من حكمة من حكمة
 قال سألته عن قوله في شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن واما انزل القرآن في شهر رمضان
 فقال ابو عبد الله في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان الى البيت المعمور ثم نزل في طول
 عشرين سنة ثم قال في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 العشرة لست مضين في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 الزبور في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 رواء الصدوق في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 فانه في السأ الرابطة بارادة البيت على شأله وهو الصريح الذي يخطه في كل يوم سبعون الف مرة
 الملك لا يورون اليه لادبها في السأ الرابطة بارادة البيت على شأله وهو الصريح الذي يخطه في كل يوم سبعون الف مرة
 الى السأ الدنيا وتغيره كما ينزل في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 اور في الكا في وقول ابو جعفر في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 في العشرة الا في شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 يكون فيها المستغفر في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 ثلث وعشرين في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 الله نزل في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 كل ما ناله جبريل في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 صاحب الوقت نزل في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 وبما كان مقتضيا ان نزل في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة
 ان عليا حبه وقرانه اي حين انزلناه في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة في شهر رمضان حكمة واحدة

ان صريح العضاة ان يكون عالما في وصفها هات من نامة او زوس او جارة او ملك او
 او من او شجاع والقران المجيد جل جلاله انما جاء في الله بالمعروف والنهي عن المنكر وانك على تمام
 الاختلاف والتكليف بالعبادات والرهبة في الدنيا والاقيال على الله وانما صيغ الامم لى الله
 والقران العاليه ونحو ذلك مما يضيح فيه البيان القطع ولا يندب ما عر من انك تستحق
 لم يزل الصدوق ولم يزل الكذب فكل من يقوم انك اعظم محسنات الكلام للفرق في المبالغة
 وانك في الكاذب وقمر في قران شهر الكذب عذبه ولذلك صنعت شهر ليدرك لما كانا
 ذلك بعد الاسلام ان الكلام اوضح انما يتبين في البيت والبيت في القصيدة وفي النثر
 او الشعر في كماله واين هذا ما عرفت به العضاة رواجها وشدة في المبالغة نظما وقفا ومطرا
 جميع ربوعها لما علم من خبر من صرح به ولم يبق من مقتدر راحة واحدة ان الكلام المصنوع
 متى كثر في المقام الواحد را حصر اذا كان من غير واحد ففقد الاسماء ومجى الطبع وهذا الكلام
 ابو الحسن كالمسك ما كثر من مقتض لا يزداد في كثرة التكرار للطلاقة وانما استلقت في اللزوم والمطهر
 واخرى عجيبة بالكلية عينين وهوان كحليل المحقق اذا هدرت مشا مشقة واجتهدت في القلوب
 يازنها واطرب كل من مع لقلته ثم تم في غلال ذلك بارة منه وقيل كل من ذلك من كلامه
 مكان العرف من جهة النفس وبقت عنده ثم ولقد تراءى ولا يشي لها عباد ولا يدرك منها اثار
 وان شئت فعليك بالنظر كحليب فمادته في كمالها وادان لم يلقها امير المؤمنين اذ الله بارة كبرياء
 الله او شهده ولم يملك
 فانهما وجد في الكتاب في مبحث الكتاب
 وارادوا من العضاة من العضاة واليه
 المالك

فانهما وجد في الكتاب في مبحث الكتاب
 وارادوا من العضاة من العضاة واليه
 المالك

باب الشبهة وتسمى الحديث والحكم كنهها في الاصطلاح اعلمتها والملائكة في اللغة
 متبانية ورايت في الاخران في بعض النماذج فليتك على كل واحد منها وحيت كان نظم في الباب
 في الله لم يبق فاني ثبوت احسن ناس الترتيب للكتاب وللقران اصحابا قد استقصوا الكلام
 ذلك واعتبه في كتبهم الكلامية وقد ذكرنا في الراجح من ذلك على مستطاف فيها على وجهها انما
 عندنا معقول من الترتيب حتى الصغار قبل الكبار وبعد اعدا وسهوا والاسقطوا في العنا
 وارفعت الله بهم واهتض الرض في ان تكون النفوس لما فرحت في الله ما عده للعصاة من العقم
 والعذاب وكان من غير نيب ليهن ان ام كبرت غير القلوب الى نيب على النور الذي عليه الرض
 وروشنهارة وفي الكتاب لينة ما يعني غير العنا في هذا وقد تضمنت كتاب الاثني عشر
 كثر في ذلك ولو لم يكن الا قوله لا يال غير الطالعين في قوله لا يال غير الطالعين في قوله لا يال غير الطالعين
 كمن قل يا اهل الكبر انما هو ورسوله وخلفاؤه من خلفي عبادي فمادون وكما هو في قوله لا يال غير الطالعين
 او فضل يهني للاوصياء لا يشكهم في حفظ الترتيب وسماية الكفن واللاه في الله حديثه وما
 قاي من كتاب الامات كقوله في اذنه وعصى ادم به فوضي وفي يوشع وذو النون اذ رضى بها
 وفي يوشع ولقد تمت بهم بما في موسى فانه على الشيطان رب انه ظلمت بعني اربا لظلم
 وفي داود وهو لم يكت نبوا الخصم اذ روى الحجاب وفي سليمان لعدا حيت حيا في خبر ذكر
 حتى توارت بالحجاب وفي عيسى اذ قتل الله وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه في الاقداس في
 لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر لم يكرم ما احل الله لك قد كلف ببيانها احل وبع ما احل الله
 في تزيير الدنيا كما وقع للسيد المرتضى في خبره ورواها في الكتاب ما يوهن فيه واما من باب
 اليك حتى يسهل ما جارة والمراخمة قطعا لا يكون كقوله لئن لم تكن لي حيلة على ذلك وانما لا يكون
 عيسى ويزيدان جاءه الله عز وجل فادعاه حبيد وسيد رسلكم فزيتول في ثبانه وانما لا يكون
 عظيم من امثال هذه الحامات وبالمجمل فاما جارة من نيب الفيلح الهم ان كان بطريق الله
 فنبه على انما من جارة به اهل من نيبنا الى ولما ابد وخلفاؤه وان كان بطريق التواتر فاما ان
 يجر خلفاء وان خالفت الظاهر في حجة ما عده على العنصر والنفق وشهد المجر بالصدق

هذا من عضاة العضاة
 في مبحث الكتاب

هذا والصدق انما زانفت ما حسن زيدا فذلك امر واحد نسبة الحسن الى زيد ما في نسبة الى امر
عظيم وهو الذي اعرب عليه في الكريب والاشاكت وفيه انتم منكم وليس في غير هذا
ما صيغ للفظ لا ووضع للامانة عليه فانا وضع لذلك بعض التعجب في امر واحد في الخارج و
اماره الى الوجود ومعنى دلالة عليه وليس بها نسبة زمنية او غير زمنية ليكون لها خارج في الخارج
لا تقابل به فانا هو اياها في الخارج وما كان فيكون الخارج خارج فخر صحت ان ذلك كله يخرج
ليس في نسبة خارجة من الخارج ولا في الخارج فانا امر واحد وجب في الخارج بهذا اللفظ وهو ان لم
يكن نسبة منه خرج تحت قولنا ولا فانه مثال لما دل على نسبة للخارج له ولما دل على امر واحد في الخارج
فانه ما يقرب واعلم انكم في ما يطبقون بهم النسبة على حكم انتم في امر واحد او على ما هو في
الحقيقة بنسبة اذ لا تعرف النسبة معنى سوى التعلق والاشتراك كما اننا نورد انكم التعلق به وجه
الايمان لا النسبة كيف والنسبة كما عرفتم في الامور الدخيلة التي لا وجود لها في الخارج وانكم في الامور
الحقيقية في المحررة في الخارج بالوجود الاصل ثم ان اردت النسبة مصدر في الحقيقة في الخارج في الخارج
والانصاف فان الخارج ما يكمل ما خرج من غير ان يكتمل كما هو في الامور الدخيلة الى الخارج صحت الاصل
بل الصدق بهذا المعنى لانه ان لم يعرف اشارة التمسك والانصاف وتكلمها اراوا بانكم تلتزم
وهو النسبة المذكورة هي التي لا يضاف اليها النسبة فان الخارج ما يكمل ما خرج من غير ان يكتمل كما هو في الامور الدخيلة الى الخارج
من غير ان النسبة الكيفية بالصدق بنسبة وانتم اخرجوا ويردون بالنسبة بنسبة الخارج امر في شئ من شئ
للموضوع في الخارج وانتم اخرجوا ويردون بالنسبة بنسبة الخارج امر في شئ من شئ
بها والاشارة لهما وكل من زعم ان النسبة الكيفية في الحكم زعم ان الملازمة انما هي بينهما وبين الخارج
بالجملته فله كلامه ان الملازمة هو الخارج وانما الكلام في الملازمة وانتم اخرجوا ويردون بالنسبة بنسبة
الخارج من الملازمة المعبر بها خارج فانا وان اختلفا بالاشارة وان اختلفا في ان كان هذا الاعتبار
وذلك لان خلافا في قولهم بنسبة كونها معنى له والحكمة تامة كما تستمر وكيف كان فله
يكون بها التمسك في النسبة هي النسبة الكيفية سواء اراوا بنسب انكم او سلكوا في الخارج لستما بها
بنسبة الخارج التي لا تكون الا ان الحكم لنفسها ان يكون بها وترها بغير ذلك فيكون بنسبة الكيفية

والقول

والايمان باعتبار انكم انتم كان من انتم انتم انكم ومنهم والاشارة ما في نسبة الى امر
باعتبار نسبتهم لزم لفظ معناه وعدمه في الالف ما سئل لفظ معناه الوصف ولم تحلف عنه بحيث
بحسب بين ومدى اللفظ وهذا المعنى وانكم ما لم يسلم من ان كان معناه مقارنا للفظ كما في الحال و
بعارة اخرى للالف ما وجد معناه بلفظ اى في وجود لفظ على تامة لوجود معناه وانكم ما وجد معناه
بوجود امر غير وجود لفظ فذلك ان لم يقان ان في النسبة وقد حصل اليك ان الملازمة
عليه اسم النسبة عنه هم لفظ الخارج والموجود من اللفظ المعبر به وانكم انتم في الالف انتم في الالف
منقول انكم كما عرفتم والاشارة ان جمعت في انكم لفظ معناه الذي وضع لانا هو انكم في اللفظ
وهو انكم في اللفظ المعبر به ان قولكم قام زيد بل لا يوجد في اللفظ انتم في اللفظ المعبر به
في الخارج لا للامانة انكم في اللفظ وانتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
بنسبة في زعم المتكلم بنسبة بنسبة زمنية ويكون احد طرفي الملازمة في زعم بنسبة في الخارج
مع قطع النظر عن اللفظ ودلالة الحكم ودلالة تسمى معنى الخبز ويدرول ومصدقوا بانهم اظهروا
وكون هو الطرف الآخر للمطابق فان قلت انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
الخبر في نسبة في اللفظ المعبر به وانتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
ذلك واستحقاقا على ذلك بان يكون على الشئ والاشارة ولا معنى للامانة الا انتم في اللفظ
لما وقع في انكم في اللفظ المعبر به في الخارج والاشارة للملازمة في اللفظ المعبر به
الواقع عند الاجابة بانهم بنسبة في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
لم يطقوا قطعا اذ لا معنى للامانة في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
استقامت حاله في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
مدلول اللفظ انكم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
وكونهم انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به
زعم قام وزيد ليس في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به انتم في اللفظ المعبر به

حتى توفت بعد المضي به عن القطع بالعدم ثم هو مطلوب للامتحان واما الاحاد فهو
غير لم يبلغ حد التواتر ولو في بعض الطبقات ثم ان زادت دواته في جميع الطبقات على ثلثه
مستقيما وسبيل الشهادة وقد يطلق المشهور على الشهادة والادلة وانما هو واحد
وان لم يوجد منها ما يصلح دواتا حتى لا يواحد من ان يبلغ الى العلم كما اذا خبرت بموت
ثم تسع الواحدة في دارة ورايت من الناس في تجزئة واحده البرهان المستقيم ثم ما بدت بعد ذلك
اجتمع ورثة القصة فزادت فانت تعلم انما يقينا لا يراى انك باحتوان قد مات وهو في الناس اكثر
فان كسبي خلاصه لا تكاد تفرق عن العلم الا ان كان برهان واحد في مثل ذلك لا يدخل في الدافعة
وانما جاء العلم في الزمان بديل الزمان كما كانت له ايضا فلا معنى لشيء اليه ولو المعونة وقيل انه
لا يقدر بعض الزمان كان له دافعة الدافعة ثم لما كانت دلائل كبرية مضمومة صح نسبة الدافعة
التي بعدتها وكيف كان ذلك الذي غير ما فاداة العلم وان علنا على انهم لا يدرون ذلك فانهم
تلقوا في الاكابر كثر ما ينظر الكذب مع قيام العلم كما يحكي الخبر بالموت وتسع الواحدة ثم تبيين
اعاها والحق اننا لانعلم ان كل من يخوف بغير العلم الذي لا يجوز من النقص وبما جعله قبول
العلم العظمي في بعض المواطن فالذي انك فيه شئنا احد مخصوص اذا جاء خبر الواحد على فيها
فكلامه في اننا لا نعلم بكنية العلوم وان لم يصدق العلم في غيره لا بد من الاخذ كما لم يرضى به غيره
خبره وهي اربعة طائفة الكتاب وما في حكم السنة المعلومة واجل في الخبر ودليل العقل كالمثل
البرادة واصول الدلالة وتسمى الزاوية للبرهان فان كان الخبر مطابقة لواقعها كان في حكم العلم
اخذ به لادخاله بالعلوم قال الشيخ في عدة الزاوية التي تزل على صحة من الادلة التي
لا ترجع اليها شيئا اربعة الاول منها ان يكون موافقة لادلة العقل ومقتضاها ثم ذكر ان الخبر اذا دل
على ابايته كان موافقا لمقتضى العقل بان الاصل في الازمنة الدافعة وكان ذلك
ولم يزل على صحة من مقتضى وجوب الاخذ بالادان بل دليل العقل واذا دل على خطأه كان موافقا
لدليل العقل في القول بان الاخذ بها كخبره دل ذلك على صحة من مقتضى وجوب الاخذ بالادان بل دليل
على ابايته واذا دل على الوقت كان موافقا لمقتضى العقل ما اختاره وهو جازع فرائد لا صيرف

البرهان

في الاشياء هو الوقت ووجوب الاخذ بالادان بل دليل على ابايته وخطاه ثم قال ومنها ان يكون
الخبر موافقا لبعض الكتاب اما خصوصا وعموما ودليل او غيره فان جميع ذلك دال على صحة مقتضى
الادان بل دليل وجوب العلم به من ذلك الخبر بل على جواز تخصيص العلم به وترك دليل الخطاب فيجوز
المصير اليه قال واما ثانيا قلنا ذلك ما ينبغي من الاشياء في جواز تخصيص العلم به بخلاف الادلة التي هي عقل
منها السنة واجل لطافة وذكر ان موافقة الخبر للاخذ بها دليل على صحة مقتضى وان جاز ان يكون ذلك
الخبر في نفسه كذا ثم قال ثالث خبره الزاوية تزل على صحة من مقتضى اخبار الادلة ولا يدل على صحته فيها
وتسمى خبره الزاوية هذه الزاوية كان خبرا واحدا مختصا ثم يظفر فان كان هناك ما يدل على خلاف ما
مقتضى هذا الخبر من كتاب او سنة واجل وجب اطراحه والعلم بالاول للدليل عليه وان لم يكن هناك ما يدل
على عدم كونه ولا يرضى في قول الطائفة في نظر فان كان هناك خبر واحد راضه ما جرى مجراه وجب
اخذها على الدوام وان لم يكن هناك خبر اخر كاف في وجوب العلم بالان ذلك جاع منهم على نقله ولكن ان
وجدنا هناك خبرا في مقتضى من الطائفة وليس القول في مخالفة لمقتضى الخبر الاول ولا دليل وجوب العلم
وجب اطراح القول لا في العلم بالقول الموافق وقال في الاستسناد اربعان قسم الخبر ان يتواتر
غير متواتر وحكم بان المتواتر وجوب العلم به بانه وليس متواتر على خبرين فخر من مقتضى
وجوب العلم به وبه كل خبر يرضى به في خبره وجوب العلم به ما جرى مجراه في الخبرين فيجب العلم به وهو لاحق
بالعلم الاول والخبر الثاني بها بقرينة وحصل منها المطابقة لادلة العقل والمطابقة لظواهر القرآن
فمهم او دليل خطا او قسري والمطابقة لسنة المصطفى بها كالتصديق والمطابقة للاجاء المسلمين والمطابقة
لاجاء الزاوية الخبر وقال السيد المرتضى في عدة ان لا اخذ بها من المزون باحد الخبرين
ولو اصر برادة ما لا كلام فيها ان الكلام في خبره فلا حاد وقد خلت اناس فيه فموجب للاخذ
وفرضه فخر اخذت كل من الوجوبين والادلة في ان الوجوب المنع لم يرضى به وشره واكثره فيها
والمتكلمان على الكتاب واذا انما وجب بالدليل الشرع وان لم يكن في العقل ما يدل عليه وقد ذهب قوم
منهم العقول وابن سريج والوكشي البصريان في العقل ما يدل عليه كالتصديق وليس لهم في ذلك
الا ما يجمل في حكم العقل بوجوب دفع الخبر المظنون وانه لو لم يرض به لكان كبره في الواقع غير الحكم

هو اذ لم يقتضى له عند التحقيق قال فصار انما قد شبهت بينهما لظهور لكان فيهما الظاهر وهو من غير انما
 انظر ونسب في الجمع وكذا في انما كانت في غير شيئا من العباد ان احسنها وكذا في انما على
 ما في علم ان اجازنا كمالا فظهر صدور وانما في ذلك وليس في شيئا من غير انما على انما في العلم
 وعنده وغير المعلوم الى ما بعد في العلم واليه لا يزال برز الانما في العلم ما في العلم انما في العلم
 اجازنا لا في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الاجازنا لا في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 بجز الانما لا انما في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 احدها دعوى الى العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 بالكون في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 وعدم ورود دليل على العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 ولا تقتضى بالكون على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 ان تقتضى الا انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الى عدم قيام الدليل الشرعي على ذلك وهو دليل العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 كصحة زائدة وعدم زائد وانما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 على عدم الاختلاف في اصول الدين على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 التي في خبر في الدين على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 ولما كانت دعوى العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 التي لم يقتضى العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الاصل في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 على خلاف ذلك وانما في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الفارق وهو انما في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الدين وهو انما في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم

الدين في العلم

والدين

والدين حتى يستبين ويرى في العلم والدين على انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 وكان لا في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 لانما في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 كذا في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 بجز الانما لا في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 ههنا دعوى العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الواحد في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 وجب في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 المنع في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 الا في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 عبارة في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 ذلك مقتضى العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 وفي العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 وكيف كان في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 ان كل ما في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 عن الرجوع الى العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 كما كان في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 مقتضى العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 مقتضى العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 بالاديان والدين على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم
 بجز الانما لا في العلم على انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم انما في العلم

كناية قول الحكم

المنزلة والاعتبار والفضل في محرمات ونقض الاركان وتوحيده ذلك وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 كان مكنها بالانبياء والاطهار وفي ذلك من التبرير والتمسك ما يصح لان يكون هذا كاشا الاستقلال وقد تم
 على هذا الوجه في غيره بان ما حاشا ليس حاشا من سيرة الاسلام الى المؤمنين بل من سيرة الى الرواة لغيره اهل البيت
 يستلزم والاعلام واخذ الاحكام من دارها من كتاب الله تعالى في ذلك وفيه من التبرير والتمسك ما يصح لان يكون هذا كاشا الاستقلال وقد تم
 كبرية منيرة والاعتبار في الحكم كاشا من غير ذلك في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 بالحوال الواقعة وانت حبيب بان هذا السؤال انما يجيء في القول بما اذا اجبت به زمانه في انما
 اودع حال الغيبة في القول بالمتفق عليه في قوله ان كان في اولئك امر محتمل فاكنت
 كلهم محتمل في القول بالمتفق عليه في قوله ان كان في اولئك امر محتمل فاكنت
 كما يتصور الامر في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 ليعلم ان في ثبوت الاحكام منها الى الاجتهاد وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 الظاهر لا بد ولا تنكر حال الزمان بل هو كماله في ما يستحقه طاعتها ويعرفها من اصول الاحكام
 اصوله والركوة والقيام والحي اذ اذ القارة وغير ذلك من الاحكام فليس الا من واثق
 دليل العقل فله في شئ من مسائل احدها ما ذكره صاحب المعالم وغيره من ان
 طريق العلم في كل ما هو الغيب من حيث الوصول في شئ من الزمان لان الموجود في الزمان لا يقدر غير الظن
 لغيبه لثبوت الحاشية والافتقار الى اطلاع على الاجماع في غيره من الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 لا يقدر غير الظن وكون الكتاب في قوله لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 وكما كانت هذه الاحكام في حصيل الظن ليعلم ان هذه هي الوجوب في قوله لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 مركب من وجوب احديها دعوى السعدية البنية العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 مستوطم ولم يترفع في الحكم لانه لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 ليعلم في كفاية الاجماع ومن الكتاب ومما هو من غير ذلك من الاحكام فليس الا من واثق
 اذ اذ ما حاشا في قوله لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 البراءة فاصل الطهارة وان كان في معنى هذا الظن وكما في قوله لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق

على
 اوجه السعدية البنية

وان لم ينفذ الا لظن وبما قاله ارباب الطريق الجليل حيث جرت عليه مع انهم معون ذلك والاعتبار
 جية الظواهر والاصول وما فيها من التبرير والتمسك ما يصح لان يكون هذا كاشا الاستقلال وقد تم
 لثبات الظواهر والاصول وما فيها من التبرير والتمسك ما يصح لان يكون هذا كاشا الاستقلال وقد تم
 كان سبيلهم في قول الله تعالى في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 حكما في الكتاب او يستلزم ولو لم يكن هذا الا ما حاشا في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 كاشا في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 انما يتصور ان الاحكام لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 من الاحكام ما واثق الظواهر والاصول في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 كبرية منيرة والاعتبار في الحكم كاشا من غير ذلك في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 ان كذا اخبارنا منيرة ولذلك كبرية منيرة والاعتبار في الحكم كاشا من غير ذلك في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 عندهم ما جاعل لظواهرها والاصول في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 طريق العباد وفضلها وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 بطل لا يقطع فيها انما يتصور ان الاحكام لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 اعني وما ينفذ الى الاجتهاد من الاختلاف بين العلماء ليس في الشك في انما يتصور ان الاحكام لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 ما جتمع عليه بقولهم انهم من انما يتصور ان الاحكام لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 في كبرية منيرة والاعتبار في الحكم كاشا من غير ذلك في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 وان كانوا ما يتصور ان الاحكام لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 بناء على قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله
 فكما يتصور ان الاحكام لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 وانه لا بد من العلم في كل ما هو الغيب والاحكام فليس الا من واثق
 لطريقه في قوله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله وقدرنا ان السعدية البنية ذلك كله

شكره عند الله تعالى وبقوة وجاهد الواقع شر ما في الزمان وعنه انما قوة وقدره بغيره وقدره بغيره
 بارادته بغيره فقال وقدره بغيره وقدره بغيره وقدره بغيره وقدره بغيره وقدره بغيره
 اذ لم يكن عندنا ما يتخذ من ذلك فقلت له انما قد بارادته بغيره وقدره بغيره وقدره بغيره
 ولم يكن وقدره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 العداد كعب وقدره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ان لا يوجب العلم وان كان بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 موقوف على طريقه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 يقول وقدره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 فقلت بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 على الاطلاق اي بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 للشافعي في التفسير او التفسير بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 او يقول ان العداد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ليعقد بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 على بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 دليل على الاطلاق فقلت كما اجابني بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في اخبار العداد ما يتخذ من ذلك فقلت له انما قد بارادته بغيره وقدره بغيره
 انما بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بالطريق الذي انشأ به بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وبعده بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 حتى خلفت اخر الهمم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

قارنوا

وان تارة في بعض مصنفات وذلك ان بعض المصنفين بعد ان يوردوا الابواب من باب من باب
 كما سيوفون لنا غيرا ورواها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا ذكره في منافع الابواب ولا يوردونها كما يوردونها بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بعد من شرفه والسور السدي وسورق والاشقي واهلهم وهم منها بغيره بغيره بغيره بغيره
 لم يكن لا تارة بالادلة والاطراف في ثم كلام الشيخ فقلت ان الاصحاب كانوا يفتنون بغيره
 لهم بعد الاخصيص بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 امر من ان يكون ما شذ عنهم فلم يردوه او ما امرهم من انما شذ عنهم فلم يردوه او ما امرهم
 لسطورة في كتب ثقات الاصحاب وكما يرد ما يقول الاخبار من دعوى صحيحة كما في هذه الكتب
 وجزاء لا يفتنون من منها ككتاب يقول ان ما كتب اصحابنا ما يفتنون اي ان ليس كما في كتب
 غيرهم كمن يروى ذلك لسطورة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ما امر من من لا اصحاب ولا شذ عنهم والادلة وان كان رواية عدل ثم يرد ذلك
 كذا في بعض الكتب كذا في بعض الكتب كذا في بعض الكتب كذا في بعض الكتب كذا في بعض الكتب
 فقلت له بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 هو ما ذكرنا من ان السور السدي وسورق والاشقي واهلهم وهم منها بغيره بغيره بغيره
 وقدره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الشيخ وقدره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 السيرة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 التي قد اوردوها في التفسير والتبديل فقلت له ان ما كتب اصحابنا ما يفتنون اي ان ليس
 في امر الشيخ حيث يقول القتيبي ان الشيخ بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وقدره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

كثيره مما يوجب حجة قاضيه فلهذا وجب رد كبريت لمصلحة ما في رد كبريت معلا بما اذا جازها
لا يوجب علما ولا عدلا كما هو عبارة المقتضى في ذلك لان طرية الطائفة لا تستقامت على الاخذ من
هرام عند عدم المعارض كلف مكره على الاخذ منهم ثم لا مانع من ذلك بين طرية العدل والافضل
من انما شرط لصيرورة كبريت لمصلحة الطائفة لبيان طرية العدل وانما رد له في بعض الاحوال بحيث
يوجد في اخبار العدل ما يعارضها كما هو طرية واما تخصيص قريش بما كان يكون ما تضمنه الصحيح
متردنا يا يوجب العدل والافضل الشهرة فان لا شرط في الشك في بل غلبه النظم بل قد ينظر الاخبار
الصحيح لا يعلم وذلك اذا كان في الطائفة كانت على خلافها واما ما يقع في بعض الاخبار فرد
الصحيح والتعلق في ذلك بما جاز ما لا يوجب علما ولا عدلا في حجة ما يستقامت عليه
طرية القضاة او التفتت فيه كلفنا في رد رواه الشافعي وتعدت طرية كانه اخبار السهم وليس له
الشيخ و قد يدل هذا العدل من شرط العدل كبريت وكبريت في رد الخبر الغامض حتى ان ولد الفهم على
ما كبريت على ما كان من شأنه واما كبريت لا يصح ما في رد رواه الشافعي واقره بالعدل وكبريت
فقال الا يوجب حجة عدم قبول روايته لعدله ان جاء له فاسم غلبه قضيته واما في حق اعظم منهم
الامان كل ذلك لان خبره في ما كبريت في كبريت ان كان في رواية و قد لا يطوار من الاخبار
قوله و قد روي في بعض اصناف او مصنف او هو لم يرد اخباره كبريت مع شرطه كبريت للعدل وليس
ما ذكرناه من شرط العدل لبيان طرية العدل كما هو عند عدم المعارض اللهم الا ان يكون المقتضى
شيئا من الدين في شرطه في القول لا يبالغ في العدل وكبريت في الاخبار كبريت و قد روي في
الطائفة على كبريت في الاخبار كبريت و قد روي في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
ذلك في الخبر فاذ لعل في الخبر كبريت و قد روي في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
طرية على المشقة و قد روي في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
والمرسلا صيرت فاقول لا يصح ادلت الخبر ان في صير طرية و قد روي في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
اظهار حجة كلفنا خبره و قد روي في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
الذكرى المقتضى في القول لوجب العلم بالعلم والواحد مقبول لشرط المشهورة و شرط التفتت

نظير

نظير كبريت الكتاب والمناظر او غيرها او الديل المعنى او كان يقيد لاحد من الشيخ ابو جعفر في العلم
او كان مرسله علم الخبر من الرواية يخرج وكذا اخبار اصحاب من يرد له في بعض اصناف او مصنف او هو لم يرد
بن الاخذ من الرواية لانهم لا يردون الاخذ من الرواية وكذا اخبار اصحاب من يردون ان ما يردون
مناظر وكبريت في مصنفه وان كان في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
في الخبر وكبريت يقيد الاخبار في الخبر وكبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
يرده ولم يفتوا فيه ولم يفتوا في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
وكبريت ان يكون مثله في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
الاربع الكتاب وللمسند ورواية العدل والافضل وكذا اخبار اصحاب من يرد له في بعض اصناف او مصنف او هو لم يرد
المراد من الرواية والافضل وكبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
واحد من الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
المصنف بل في جاز في الخبر كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
انما كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
يرون في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
صحتها اما المناظر او بامارة و قد روي في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
وجها ما مودة في الكتب بسند كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
و قد روي في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
هو الا ان يكون خبره في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
الشأن ان يكون خبره في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
وجب في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
فان كان في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت
انما لكان في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت في الاخبار كبريت

شرط قبول الخبر الواحد

رضنا في

[illegible]

ابن ابی عمیر
الکامل فی معرفة الرجال

[illegible][illegible][illegible]

فمن جازة والعذر كبر الرشد بعد النظم ليدل احكاما ووصف بالشعر اخره في العقب كالمراة والاشياء
 الاصلية فان لم يتغير حكمها بالادلة الشرعية فيمكن ان ذلك ليس منسج في الاصل والاعمال
 الادلة كلها منسجة فاما ما يوزن من قول الحكم بالحيث والموضع والمختص والمعمول والموت
 وتغير ذلك من العوارض فليس ذلك برفع ولم يرفع في ذلك من غير تلك العوارض حكم بل كغيره في
 جنه فرفع الصفات حكمه لا لان كان له حكم فذا رقت الا ان كان في صفته وسارعه وغير غيره
 الصفات من صفته في ذلك حكمه فثبت ما بدأ به ما لم يبق احدا الا في ذلك لان الحكم لا يخلو ما هو
 امر العاقل الذي لم ينفى وبأنه لم ينفى بالقيام العاقل بالصفه مثل ان في وصفه العاقل وبأنه فله
 الصفات وتوابعها فله في الحكمين من وطء في الحكمين واخر في من غيرهم فكيف اذا اختلفت
 صفته من حيث انشئت فثبتها لم ينفى الحكم عليه ذلك الحكم لمتعلق فكيف ينفى ذلك رفقنا
 يتقبل مع ان كانا لوصف وليس ذلك الا منسج كان يرفع من الحكم التام ومن العاقل وجوب التام
 فان قلت على هذا يرفع بالانسج برز ان لا منسج الحكم عندكم مع العاقل حتى يرفع الحكم على وجه
 ذلك الحكم منصفه وندما في حكمه بمان كان ذلك حكم صفته فاذا اختلفت صفته في صفته
 الحكم على اختلف الموضوع في سائر موارد انسج وانه انسج من غير انسج انما يرفع صفته منسج
 عليه ما جاء الحكم معلقا عليه في كلامه ان يرفع من صفته وانه منسج والعلم والموت وتكون ذلك حيث
 يقول الماس في حقه والموت في غير ذلك كلفا ما لم يرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 وعلما في ما كان فاما بعض المكلفين دون بعض كالمثل دخل لم يرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 عاما في المكلفين فان لم يرفع من صفته ورفع ما عداه من صفته في كلامه في قوله ان كان
 وقتا يرفع الحكم من صفته في كلامه في قوله ان كان يرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 هو العقل فلا يرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته

رفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 ان مثل انسج وانه في الرفع وما وقع في التذنب في الكلام على التخصيص بالعرف منسج اختلف
 الحكم العقل كما في منطق الحديث معنى في وصفه في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه
 سلف منسج في حقه ان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 انما هو حقه ما هو الموت بين الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 اخر زان الا في صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 لم ينفى من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 ان المار بالانسج في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 ان مقتضى كون التخصيص بالمتفصل المتأخر في وقت الخطاب بانها في القول بجوازها ما هو الموت في كلامه
 وليس منسج اجابا لان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 ان التخصيص جنس للرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 فاما ما اورد عليه من ان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 الانسج لا يرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 ما انفصل به وانه في صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 الاجام في صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 كان ثابا اخر اذا كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان
 لعدم حقه في صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 في الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 في صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 نقول اذا في صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 في كلامه في صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته
 ما ينفى من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته في كلامه في قوله ان كان الرفع من صفته

برو قدم به علينا الميراث بعض ابناء ذلك كبرية الف وماري وسميت فاكنته بعض
 من كان مولدا بعد الميراث فمات في طهر من سنة ثمانين في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 فيها دفنوا وسموا بعد الميراث فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 بها دفنوا وسموا بعد الميراث فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 اخرى فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 كما هو الواقع في الكنائس فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 في الاول لان ذلك رولم يتردد في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 وقد تكرر الاول ايضا على ان رولم يتردد في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 في المحرم واما في الباقية فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 التي طرأت بها الكتب العتيقة فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 انما ذكره في نسخ وتبين من غير مستند واقفا من انكار النسخ سماه في الاطلاق فان كانا اثنين
 بشي فليس لاولاهما في الاستدلال وقدرت انها كناية للتحقق وقدرت الشريعتين في طهر من سنة ثمانين
 الواحدة سيما في شريعتهم فانهم لم يتردد في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 زوالا متوقفا في الاصل الى ما مضى واقفا العتباتية فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 الايضاح ان كان جارية من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 ضرب عليه كبرية واقفا في كتاب الله شجون بغيرهم ولا منهم وكبرية في الامم بالانتماء فيكون بعض
 يكون من بعض واقفا ابو مسلم فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 وظهر العلامة في التمهيد في النهاية ان كان كبرية وكبرية في كتاب الله والحق في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 يقول تعالى لا ياتر الباطل من بين يدي ولا في خلفه فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 بعضا كان في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 في بعض ما يتردد في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين

عليه طهر

عليه طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 كبرية وكبرية في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 وان ما فيها في بعض الفروع حسبما يقتضيه الحكم والمصلحة في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 في الحكم بالقديم امر وميتة في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 الشريعة التي وما بين شريعتنا وبينها وليس بمقابل شيئا اوليت قد نسخت ما قبلها من الشريعة وكلت
 شريعة عيسى وشريعة موسى كل نسخ ما قبله وان سئل ان نسخ قد سئل من انهم ثم ما قيل في طهر من سنة ثمانين
 في شريعتنا من النسخ في الزمان انما التبدل بما سميت الله به كما قال في مسند احمد في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 ولهم في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 المتبرك في هذه الفتوة عنها لا وجها والذين يتوفون حكمه ويرون ان وجها وسيد لا زواجهم ما الاكل في طهر من سنة ثمانين
 افواج ثم نسخت بقوله والذين يتوفون ويرون ان وجها في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 عليهم من الامور رسول الله صلى الله عليه وآله ان يصدقوا قبلها فقال يا ايها الذين آمنوا اذا جئتم الى
 قد سئل من يري بكم صدقة فلا رفضوا الفان جاعل في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 ليعرفوا ان الله بن اهل طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 حتى فقدت فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 صدقات فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 الم كلت الناس في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 بكم من طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 صابرة فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 باب المراث وقيل يقول في الامم لوارث وقيل لا وامم في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين
 لشر طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين فمات في طهر من سنة ثمانين

[illegible]

[illegible]

المصنف مختصر ولكم ما نحن فيسبغ فيه التبديل لانه ما صنع وحي ما اولا اعادة مقتدات به وحي الدلالة
الحكم ثم تيزنت لمصنف في الحكم نسخ والبيت من كنهه من المذهب ومنه انما ما انا ما علم ذلك لولم
نسب عليه ولما انا ذلك ما هو الموقوف قد به كتاب في العاش والاربع فقدمنا ان الخلافة
حكم وقد مضى لا يجب عده ان لا يحاكم ولما صاحب الفنون بان التفرقة في ذلك
هوان فظهر من هذا انهم الطاعة وغيره يكونون كهدم فمقتون الوصف في تحصيل الاحكام مشقة
ان مقام اولهم لا ينفذون الا بالبين الذي لا يخرج من الحق ولا يفسد به شيء من ثباته والمؤمن
بما في القول بالاحوال والعلل والمناصب المرفوعة وذلك ان الله وولاه على الحكم امرا لا
على الدوام اي لم يثبت الخلافة على ثبوت الحكم ولا دليل ودوامه وذلك كان الحكم فثبت
مرة واحدة والقدوة منكم اذ ما كانت الخلافة وحده فمقتون لولاها وموجو الامارة المرافعة حكم
والاربع الحكم وحده فمقتون للاولام وموجو الحد على تلك الامارة فمقتون عشت ومنها انكم
الدليل والاولى كلف الله به العلم والمؤمن لم يفتقن لذلك جهتها واولا واخر بعضهم
على انهم لم يثبت فكيف يكون غلوها من يدل منه وقد اشتهر فسخ الاية والكتاب بان كما تلو
ان من القرآن وما يفتح فهو يدل ما تفتحت تلاوته وكما فتح اسم القرآن ما لا يفتح الا ان فقام له
ما علمه وتواتر لفظها ومناه وتقول ان الحكم في نسخ الخلافة لبعضهم ان كان في غير
بعد فرض ثبوت الخلافة فمقتون فانه لا خلاف لجميع حكمها وان كان في وقوعه
الحق في ثبوت الخلافة فالاولى ذلك ما جاز في قرأتنا لم يوسس والبيت كتابها خازن
غيره حاله لا من انما في ظاهره في اسقط الذي تقيه الا خارجون كقول عائشة فلكم شأنكم
لم يقد ربهما الا ما يوالان وقولها في حرا اربع فمقتون رسول الله وجموعا من القرآن وقول
حميد فقولان غير ثبوت لمصاحف فمقتون ان هذه الاخبار انما هي نسخها سيرة ما في اسقط
من حكمها من الاحاديث البديهة ومن التفسير كنهه ولما لم يوسس لم يزل من الذي تولى العرب
ونزل الامام زكيه من رسول الله والذين حمل به ذلك كماله لا تفرقة في هذه الزيادة ما يشبه
كتاب الله والدفرة وعلى المسئلة ثم ان رأيت فمقتون انما هو مفسد فمقتون انما هو كماله وقال

[illegible]

المَقْصُودُ

[illegible]

وكله ك ارادة انقطاعه منقولة
الكليفة منقضية او من التبرع ^{sp}

[illegible]

عليه

[illegible]

197

[illegible]

نصرت

[illegible]

الطريق الثالث منها

[illegible]

الطائف

[illegible]

من المثل يقول النافعي ثم؟

[illegible]

خاتمه الامتحان

[illegible]

ذلك وطالبكم بالامانة وكان خيرا من الرضا فخذوا وقد قبلوا له خالدا مصداق ما يريدون وكما يدل عليه
 اخوه صراط السيرة وتطوع اليه وتطوع اليه مع طائفة من خلقه من خلقه ما كان خيرا
 السيرة في عيشه عاتق ومبعدة عن الخلق او في حاله كمال في ما به جواره انهم في معادتهم و
 ما ملأهم وكم جاستهم وحياتهم وكم كانتهم وما راها لهم فانك تطلع في جميع عاداتهم بالوضع
 عند اجتماع الشرائط والاربع والمائة والفرق على وجه الاختيار كمن لا يملك والى ما لم يملكه
 عند انشاء شيء منها كمن لا يملكه فوجب العمل في هذه مصادره مبادئ احدها كون العمل كمن لا يملك
 مصادره ما خيرا ان طاربا على غير السيرة في منتهى التطلع وهو قادر على ذلك وهو لا يملكه في كل شيء
 يستقيم المبدأ كون العمل كمن لا يستطيع ان يملكه ولا قدره اقله وجاهل الذي لا يملكه في جميع الشئ
 وجوب العمل عند وجود المخرج وقدر الشرائط والاربع والمائة والفرق على وجه الاختيار كمن لا يملك
 المبدأ واستتم في كماله وعينه الحق والطور والملازمة في الوجبة لا اختيار لا لانه لا اختيار بل لكونه
 لم يملكه كمن لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 قبل العمل في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 تحت ان يملكه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 قاعدة الحق والواقع وكذا في جميع الشئ قبل العمل في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 فعل وان شاء الله في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 فان كانت في هذا في هذا وان كانت في هذا في هذا واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 الاول ولا يملكه لان هذا في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 لا يفعل في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 لانها لم يملكه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 ان الفاعل المختار لا يفعل في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 وهو في ظاهرة المطلق كمن لا يفعل في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 الفعل كمن لا يفعل في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه

الاول

الا وهو في نفس الامر كمن لا يفعل في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 في العلم بالاسبق وحيثما يملك ان العلم في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 الاختيار في زيادة الادارة وفيها فانها لا تكون من كان ارادة العبد كمن لا يملكه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 في العبد لا يختار في الاختيار في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 الاشياء مستقلة عن اختياره في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 الاختيار في كل امر اختار في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 في هذه في نفس الامر وليس كمن لا يملكه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 عالم البتة ومن علم بالاصح في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 كان المختار من اختياره في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 كان الامر وسط بين الامر من الامر في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 فاما في هذه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 القوي كمن لا يملكه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 به في هذه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 بل في هذه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 لا يختار في هذه في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 والكريم والبيان والنجير في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 ومع هذا في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 مع فعله في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 العنيفة في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 المعصية في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه
 انما علمها في هذه لانه لا يملكه في هذه واختار ان يريد ما قلناه فذلك والى ما لم يملكه في حاله فان شاء الله في هذه

الاول

[illegible]

۱۱۳

[illegible]

فقط
التمسك بالأسر
المراد

لا ينفك من الحق قبل الاذعان في كسب حقك لهم بالعدو وبتحكيمك بالحق لهم ، فاحذروا العزائم التي
 تشتت فكركم هذه ، وانظر عنهما وقرئت في كسبكم تبتدا ، وارتدت على الزمت ثم بان ان لا ينفك عليك
 سائل عن كماله لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 واذا انتزعت انت انما فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 على عدم ايمان بالاصل واقضي على الحق والتمسك به حتى في المنزلة ان كان فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 الحبيب اذا كان في حقك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 ثم يقول ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 فهو ما كان في حقك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 بالاصل ولكن لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 ثم لا وجه تخصيص هذه الاشارة بالذكر بل لا خلاف في عدم الاصل للعدل في عبادته وما لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 ان لم يكن مثالا لها فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 كان خلافه والحق في كسبك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 للاشارة بالعدل ما لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 كمرحل وكما هو الحق وذلك في كسبك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 المليون من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 الحق والعدل على وجه يكون له ذلك في كسبك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 في كسبك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 عن سببها فانك تفتقنها وقرئت في كسبك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 الا في حقك ان كسبك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 وكونه ذلك لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 عليه يعينهم في الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه
 ولا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه ان لا ينفك من الحق فاستبدد عليه

المشهور

لنفسها بالضماء في ذلك كله وعقيدته وبالحكمة فانها في العلق بهذا الجرم هي ماضية الى المخرجه وتعلق
صاحبها فيه ثم اظهر ان هذا الزمان كان في زود العدم في بدء الخلق فكيف ثبت انهم لم يخلقوا
بالضمان تارة في ثلث الاول ولعلنا في كذا الاخر فان قلت لعلنا منع من شرط الاخذ بالاصل
واوجب اليقين لاحتمال غير الغار للعين قلت انني في الغار الذي ذكره ولم يمنع الا ما ذكرناه على
ان مرقم الاستعمال لطلب العلق الان يكون ظاهرا في عدمه وفي فهمه والاصل هو الوقت فان قلت
اولست اذا كانت في وجود المخصص استعديك الاخذ بالعام حتى تنقضي وخرج عليك عدمه وليس العدم
باسوء الاخذ بالاصل لعدم العلم وخلاف مخرج الاخذ بالاصل لعدم الدليل فكيف يصح استعديك عدمه
فامتنع لا بمنع انما خذ من حيث يقتضيه بناء على مقتضى قولك في جين التمكن في وجوده ليس وجين التمكن
في كون ليس مثله والحق الزمان والوقت في الاخذ بالاصل ما هو الاول وذلك لان يكون عدمه غير ممكن
وهذا كلفنا الله فانه لا يصح عدم العلم لعدم العلم وعدمه والاصل هو ان لا يملكه وبعني العلق بتعلق كل جرم في
لنفسها كلفنا الله براءة الزمان لزمان يكون ذلك التمكن الذي تربط على الاخر غير محتاج في فهمه وانما هي
حكمة الله وهذا ان جاز التمكن بالاصل فيه افعال في علمه عرفان ما دل على التمكن في عقله وقولك في كتاب
اوتنه واجماع الاول في وجوب التمكن على الإطلاق الا ان بعض ملل في الخلاف والاحتمال ليس المراد
واستدل بالعدم لغيره على اعتباره الاول ما جاء في المنع من القول بغير العلم بطلان التمكن بالاصل
عدمه قبل الاول قبل ما علمه الاول الدار على الاصل وقولنا الاخذ بالاصل في عدمه كذا في عدمه
قام فكيف لم يكن التمكن في الاول على ما جاء في بعض ما حدث بالافرا راجع الى التمكن في الاول في العلم
بخصوص التمكن ولان الزمان الذي علمه عينه ليس بكنهه فهو من بيان ولا يكون كنهه فاقول فان قلت ان المنع
من الافرا راجع الى عدمه لغير العلم بالتمك في العلم بالتمك فان كان باللاف جرم بالضماء ان
كل بعد فخير حكمه واعداً الاول على العلم والتمك في العلم فان كان باللاف بالباشرة والتب بغيره فان ذلك
فلكلهم في ادم الضمان ويكون جرمه كما في الاصل في الاول والافرا انما هو الوقت وان كان باليسر فانه
ولك وان في ان غف كالا لغيره مثله والافرا غير من مضمنا فانه كما علمه بالضماء في الاول كذا في
ناقلة في كنهه لعدم ادم وانما في كنهه كذا في زود في المنع في ادم ووجدنا ما شرع التمكن كذا في مثال

لان لسطها ان يوجد الموصدان ابتداءً أي قبل الدخول في الصلوة لاسطة فان مقتضى الاجماع ان يوجد ذلك
ويؤيد قوله الطلاق وانما ما قدس ذلك فيك النزاع وبذلك لا يعدم اعادة قولته ولا سطها اعلاكم
اذا كان شرط الصلوة ان يوجد ان خاص كان الوصلان في الشاهاة ويجوز ان يصل في قوله فزوال حال
الماضي في الاستدلال بالحكمة وقوله وحديثه في الفعل انما يقتضي ان ذلك لبيان اعادة تعميم بناء هذا
الثاني كانت اعادة عدم اعادة لعلنا لا نوافق فيها لعلنا لان ان يستمر فيه جهات لايجب ان يفتا في قوله
الاراضي انك اذ لم تدره فتمت لك اعادة كنه ترجع الى الصلوة انما هي ومنها ومن طرقت فاعلم
لنستبعدا وهو ان عوض لاجل الحث كانت منع فالحكم بتأمر ادا الحكم ثم يقوم الدليل على عدم
المنع من ان الذي يستحق عليه الطلاق انما هو الحكم كحكم بالتمتع ثم يقوم الدليل على عدم
لا بعضي بالتمتع استصحاب حكم الاجماع وقوله ومثل ذلك كذا في ما يريد ان المنع بتأمر ادا الوجوه في مثل
ذلك ليس لاستصحاب لفتحة اعادة وذلك يقتضي القطع هذا استصحاب اعادة كما في السبد التزمير
الم حث بوجه في اعادة زوالها وان لم يطل المدة قلت لا يسيان القطع ان يكون بخلاف
خارج عن مقتضى اذ يقتضي مفاد الظن كقوله من المستل انما يجد ادا اعادة لقطع بالوجود
مع قطع الظن من اعادة حكم بتأمر الصلوة فزواله وقت وبذلك لا يعدم ادا بالقطع وما ذلك الا لفتحة
وحصول القطع بعد اعادة اعادة اذ لا ينفك عن استصحاب بل يكونه والذي يدل على ذلك ان حث لفتحة
بالصحة كما يدل على طرقت مقتضى الصلوة والتمتع وذلك كنه الرجاء الى اعادة ادا لم يلزم لفتحة وبذلك ان
اوت حدوث هذا واما مقتضى الماخول يوجد او حصة كقولهم

السما من الضرب الملازمة بين الحكمين **الحكمين** ، وان كانت غائب واحد كان المراد لهما
 والظاهر ، وانما هما بينهما كلاً من كل من المقتضى والاعتبار فقامت فخرت الملازمة لطريق **ثلاثة** من
 حيث قاله الاول لاحالة لا للظهور ، وذلك اننا قد افترضنا في المقتضى والاعتبار وجوداً على كلاً من
 احدى المقدمتين العكس او العوارض من محالها ، ومع هذا لم يمتنع حينئذ من الملازمة في بعض احوالها
 حيث يكون من غائب واحد من الحكمين الاول بالآخر ، وبالبرهنة في الثاني وكانت تلك الملازمة مراداً
 عن الحكم الذي لا يمتنع عليه مثلاً ، وانما في مرتبة عند اعتبارنا مقتضىنا وافضل الملازمة انما بينهما فخر
 من مقتضى فخر من مقتضى ، ولذلك العكس وانما قال في الصلوة **لو لم يكن** قلنا قد وجدنا البطلان
 ايضا عند الدلالة الملازمة انما بينهما فخر لا لاحالة لا للظهور ، وكذلك اذا وجدنا مقتضىنا وقا
 مقتضىها فلا تمنع وجودها ، وبهذا كان استدلال الفصل على الحكم الذي لم يتصل به ذلك الملازمة
 انما بدونه او اعتقاد ان قلت من كون ثبوت الملازمة لطريق **ثلاثة** من كل الحكم الذي لم يمتنع
 عليه شرعاً لاعتقاد قلت اثبات الحكم لطريق الملازمة في غير غير العكس وان كان ثبوت الملازمة شرعاً
 بما يستدل به الفصل في طريق **ثلاثة** ، وذلك ان حينئذ يستدل بما لا يستدل بالملازمة المحرمة عنده من طريق
 اصحابها ، وكيف يكون الدليل على الحكم في طريق **ثلاثة** ، والدليل ان الدليل على الملازمة يستدل على
 الحكم بحدوثه ولا بد من دليله ، وانما دل على مقتضىه وهو الملازمة المذكورة ، ثم الفصل يستدل
 بذلك الحكم الموضوع الذي دل عليه الدليل الشرعي بل لو كان الخطاب الشرعي الدال على الموضوع خطاً
 حكمت يستدل به في الموضوع من طريق عامتنا ولا في ذلك الحكم **الحكمين** ان يقول حتى نعمت فافضل
 ومن فعلت ضعف ، وكاف فلما اذا قيمت الاصلوة او غيرها وجب على استدلال **ثم** استدلال على الحكم
الحكمين الملازمة لكون ذلك استدلالاً شرعياً فخرت ان استدلالاً بالملازمة انما **ثلاثة** من
 لو استدلال على الحكم **الحكمين** بذلك الخطاب ، لكان شرعياً لا استدلالاً بالعدم **ثم الاستدلال**
 بالملازمة انما من جانب واحد وفي الباب **احد** **باب المصلحة**
 وذلك ان الحكم المصلحة حكم بانفع عليه او يستدل على ذلك الملازمة انما بدونه او اعتقاد
 فالدليل الذي اثبت به الحكم المصلحة هو الملازمة وباب المصلحة مراد من دليل العطف

وقد يحصل انما مراتب هذه المذلة كال قاعدة اصولية هي ان المذلة بالشيء انما تكون بالذلة الى المذلة
المذلة بالشيء لا يستلزم المذلة منه وقد قيل في المذلة وان لم يذل الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة
خبرية لا معتدلة ولا مذكورة في احوالها كما كان في المذلة كما يجوز انما هو الذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة
والذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة
لا يستلزم كبر المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة
المذكورة في المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة الى المذلة بالذلة

اعلم ان المقيدة بان ان يكون مقوده بدخل تحت طوق الحلفت او غير مقوده ولا يلزم ان
ايجاب بان تمت عليها ان لا يطلق بل ان اوجبه ما بها بشرط بان يكون وجوبه ان لا يتصل
ان كنت بالكلية العاصب وان كنت فارقا عن قطع في هذه المقيدة ان لا يوجب بان تمت عليها الا
بشرط وجوب مقوده الوجوب اذ لا وجوب الا بها ان الكلام في المقوده سواء كانت حلفت بشرط
المقوده او حلفت بان تمت مقوده بحسب الجلي الذي كان له الطهارة للصلوة والامام لاحاطة الجود وغيره بخلاف
ايجاب بان تمت عليها ان لا يخلطه وتشرحه بمقوده الوجوب لان وجوب الواجب
بالنسبة اليها سلفا غير مقيدها واكثره وجوبه بان لم يكن له كماله في تقيدها ولا يوجب
واجب غير ما بين المقتدين اذ لا دخل في الشيء والعقل وان سطره في الدولة والسفر والتجمل في
الثانية **فصل الثالث** في بيان معنى وجوب المقيدة الذي اشتهر فينا وقد اقول بان بان
وجوبه بمنزلة وجوبه في نفس الامور والادامتها وانما اشتهر فينا بانها لا تلزم في غيرها ولا يلزم
مقوده بان لا يلزم في السيرة العرف وجوبه من ان الطعام وجوب المقيدة في شرب وجوب المقيدة
لا يستلزمه في غيره الا بالضرورة والنجس في الزمان العقلية بل في الزمان المادية غير ان وجوب المقيدة
وبالجملة في المقيدة الوجوب وما وقع في ذلك من غير طوع ولا اذعان لك ثبت عليه الثواب والعقاب
حتى يمتنع تركها للعقاب وان لم يمتنع تركها في الزمان ان المقيدة كما انك تفرج مع الزمعة وانما
قبل زمان الحق وكان كذلك لا يلزم بانها غير تمت للعقاب على كل مقوده غير طاعت ناسك في حقها
شبه ذلك في ابيع الاطعمة والصلوات والامور والادوار وفي النكاح وقطع على فراق المقيدة ان لا يخلط
فمقتدات كثيرة لصدقهم المقيدة على كل واحد فلهذا الامور مع ان طاعة العقلاء مستمرة فيهم
افراغها في الوعاظ حتى تركوا المكاتب لا يرون لذلك كما يسيرون في المقيدة ولا انقطعوا بها
في المقارب ولا يمتنعوا في المقيدة فانما كان في طاعة كثيرة عودت عليه للعقاب وما عليه
في ذلك ان لا يلزم ان غلب ناسك اوجب المكاتب في ترك بعض المقدرات او المكاتب في ترك
في العقل المذهب ان المقيدة كانت كما اذا رأت عبدك سرق في حقها حاكمه كذلك لم يجوز ان تترك
ما عرفت عليها في تركه فاعلم انك قد عرفت من كبره في وقت نفس المكاتب انظر العقل في

[illegible][illegible][illegible][illegible]



